نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

بلدان الصندوق تؤيد التحركات باتجاه التعافي وإصلاحات الحوكمة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٤ أكتوبر ٢٠٠٩

- اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تؤيد إصلاح نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي
- وتدعو إلى تعديل صلاحيات الصندوق لتعكس دوره الجديد
- وتقول إن الأعضاء على استعداد لاتخاذ إجراءات "لإنعاش الائتمان، واستعادة الوظائف التي فُقِدت"

تعهدت لجنة تسيير السياسات في صندوق النقد الدولي، أثناء اجتماعها في اسطنبول في وقت يمضي فيه الاقتصاد العالمي على طريق التعافي، بالحفاظ على السياسات التنشيطية إلى أن يصبح التعافي مؤكدا وأيدت التحركات الرامية إلى إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق لإعطاء صوت أكبر لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية.

جاء في بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية برئاسة الدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية المصري، أن البلدان الأعضاء في الصندوق على استعداد لاتخاذ إجراءات إضافية "لإنعاش الائتمان واستعادة الوظائف التي فُقِدت، والقضاء على الانتكاسات التي حدثت في مجال الحد من الفقر."

وأكدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التي تتألف من ٢٤ عضوا على ضرورة استكمال الإصلاحات المتفق عليها في القطاع المالي والقواعد التنظيمية دون تأخير ودعت الصندوق إلى صياغة صلاحيات جديدة وأكثر شمولا لتعكس دوره الأكثر حيوية في الاقتصاد العالمي.

تأييد خطط مجموعة العشرين

اجتمعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، التي يسترشد برأيها على مستوى السياسات أعضاء الصندوق البالغ عددهم ١٨٦ عضوا، في إطار الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقدة حاليا في مدينة اسطنبول التركية. وتأتي هذه الاجتماعات عقب قمة قادة مجموعة العشرين للبلدان الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة في مدينة بيتسبرغ في ٢٥ سبتمبر الماضي.

وقدم قادة المجموعة دعمهم السياسي لإحداث تغيير في تمثيل أعضاء الصندوق بنسبة لا تقل عن ٥% لصالح الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية. وتعهدوا بمواصلة التحرك القوي الذي بدأ على مستوى السياسات لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

واستنادا إلى قرارات مجموعة العشرين، دعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الصندوق إلى مساعدة بلدان المجموعة في عملية التقييم المتبادل المتفق على إجرائها بين اقتصاداتها وذلك بإجراء تحليل استطلاعي لمدى توافق سياساتها مجتمعة مع هدف إرساء الاقتصاد العالمي على مسارات أكثر استمرارية وتوازنا.

وصرح السيد دومينيك ستراوس–كان مدير عام الصندوق بأن الاجتماعات كانت فرصة فريدة لإعادة تشكيل العالم في مرحلة ما بعد الأزمة. وأكد على رؤيته بأن الصندوق ينبغي أن يصبح هو المقرض الأخير العالمي، بسبل من بينها توفير مجمع للاحتياطيات بحيث لا تضطر البلدان إلى الإفراط في مراكمة الاحتياطيات الكبيرة لنفسها، أو "التأمين الذاتي" تحسبا لوقوع الأزمات.

وأفادت اللجنة في بيانها أن الصندوق عليه أن ينظر فيما إذا كانت هناك ضرورة لتقوية أدوات التمويل وما إذا كان ذلك من شأنه إتاحة بدائل موثوقة للتأمين الذاتي، مع الحفاظ على الضمانات الوقائية الكافية. "وندعو الصندوق أيضا إلى دراسة خيارات السياسة الأخرى لتشجيع الاستقرار العالمي طويل الأجل وسلامة عمل النظام النقدي الدولي."

صلاحيات الصندوق وإصلاحات نظام الحوكمة

صرح بطرس غالي قائلا إن اللجنة ناقشت إصلاح الصندوق، بهدف إعطائه "وظيفة غرفة المقاصة لسياسات العالم (الاقتصادية)."

وكان الصندوق قد اضطلع بدور رئيسي في مكافحة الأزمة. ويتعين عليه الآن أن يتطور ليعكس دوره الأكثر حيوية عن طريق ما يلي:

- وضع **صلاحيات جديدة للصندوق**، تحدد دوره في الاقتصاد العالمي؛
- وإحراز تقدم في مجال **إصلاح نظام الحوكمة** لزيادة مشروعية المؤسسة وفعاليتها.

ودعت اللجنة الصندوق إلى إجراء مراجعة حيث تغطي كل أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي، وعرض تقرير في هذا الخصوص على اللجنة في موعد الاجتماعات السنوية القادمة.

وجريا على ما أكدته مجموعة العشرين، أفادت اللجنة بأن الصندوق ينبغي أن يظل منظمة قائمة على الحصص تعكس الأوزان النسبية لبلدانه الأعضاء في الاقتصاد العالمي.

وأقرت اللجنة بأن هذه الأوزان تغيرت إلى حد كبير في السنوات الأخيرة وأيدت حدوث تغيير في التمثيل لصالح الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية على أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأنه بحلول يناير ٢٠١١. وكانت مجموعة العشرين قد اقترحت حدوث تغيير بنسبة ٥% من البلدان الممثلة تمثيلا زائدا إلى البلدان غير الممثلة بالقدر الكافي. وقال ستراوس-كان إن هذا التغيير إذا ما اقترن بإصلاح نظام الحصص الأخير المتفق عليه في عام ٢٠٠٨، سينطوي في النهاية على حدوث تغيير في الأوزان بنسبة ٧,٧%.

القضايا التي تناولتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية:

- **زيادة فعالية مراجعة القطاع المالي:** طلبت اللجنة إلى الصندوق الإسراع في بدء تنفيذ الإطار المرن الجديد لبرنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)، والتأكد من قدرته على إتاحة رقابة مالية واقتصادية كلية أكثر فعالية وأكثر اندماجا في أعمال الرقابة الثنائية.

- **تعزيز الرقابة:** " نشجع مواصلة تعزيز الرقابة القُطْرية والإقليمية ومتعددة الأطراف، ونتطلع إلى مراجعة وتعزيز سياسة الشفافية المعتمدة لدى الصندوق. ونؤيد "أولويات الرقابة" التي تم تحديثها، وندعو الأعضاء إلى التعاون مع الصندوق في تحقيق أهدافه."

- **عملية الإنذار المبكر:** أحيطت اللجنة علما بكيفية قيام الصندوق بتقييم مكامن الخطر المحتملة في الاقتصاد العالمي. وقال السيد جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام الصندوق، إن "فكرة عملية الإنذار المبكر ليست بالتنبؤ بالأزمات. بل هي، في الحقيقة، دراسة مواضع الضغوط في النظام العالمي في إطار متعدد الأطراف."

- **تعزيز موارد الصندوق:** تقدمت اللجنة بالشكر إلى الأعضاء الذين تعهدوا بتقديم موارد مؤقتة للصندوق، مما أتاح زيادة قدرة الصندوق على الإقراض بمقدار يتجاوز ثلاثة أضعاف من أجل مواجهة الأزمة، ونرحب بالاتفاق المتوقع على شكل جديد أكثر مرونة تتحول إليه الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) بعد زيادة مواردها بأكثر من ٥٠٠ دولار أمريكي.

- **الحد من مراكمة احتياطيات مفرطة:** ذكرت اللجنة أن الصندوق ينبغي أن يواصل تعزيز قدرته على مساعدة أعضائه على التعامل مع مشكلات ميزان المدفوعات ــ بما في ذلك التقلب المالي ــ والحد من الحاجة المتصورة لمراكمة احتياطيات مفرطة. وطلبت اللجنة إلى الصندوق أن يعد تقريرا في موعد لا يتجاوز الاجتماعات السنوية القادمة حول دوره التمويلي المستقبلي، بما في ذلك استثمار النجاح الذي حققه خط الائتمان المرن (FCL).

ستراوس-كان (إلى اليسار) يتحدث إلى رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الدكتور يوسف بطرس غالي، وزير المالية المصري، أثناء اجتماع اللجنة المكلفة برسم السياسات (الصورة: صندوق النقد الدولي)